التنوع في حوكمة الدين والأقليات وحقوق الإنسان: الفجوات والتداخلات في الحماية القانونية للأقليات الدينية -دراسة مقارنه

ا.م.د. هند علي محمد
جامعه ميسان-كلية القانون

Diversity in Religious Governance, Minorities and Human Rights: Gaps and Overlaps in Legal Protection for Religious Minorities -Comparative study

dr. HIND ALI MOHAMMED
University of Maysan- College of Law

المستخلص: إن الحماية القانونية للتنوع الديني في إطار حقوق الإنسان معقدة ومتطورة وتشير ظهور المطالبات ذات الدوافع الدينية من جديد إلى الحاجة إلى تحديد أفضل للعلاقة بين الحماية القانونية لحقوق الإنسان والتنوع الديني. وتأتي القوانين واللوائح المعمول بها حاليًا من سياقات تاريخية أو وطنية مختلفة، وهو ما يمثل مشهدًا مربكًا يتطلب تحديدًا أفضل للحماية التي توفرها الحقوق المختلفة المعنية. إن المناقشات والجدالات حول التنوع الديني تشكل سمات مهمة للمشهد الاجتماعي والسياسي في الدول. وكل لها أشكال تاريخية ومعاصرة من هذه المناقشات التي كان لها تأثير كبير ليس فقط تأثريها على هياكل وأشكال الحكم ولكن أيضًا على هوية كل. تقدم هذه الدراسة تحليلًا مقارنًا بين الدولة والدين في الدول. في ضوء تصنيفنا لأنماط حكم التنوع الديني اذ نستكشف التقارب والاختلاف بين فكرة التنوع الديني وفكرة حرية الدين، والعلاقة بين الهوية الوطنية والدين. وتستخدم هذه الدراسة تحليلًا معياريًا عامًا لاقتراح توسيع نطاق الأقليات الدينية ليشمل أي انتماء ديني لا يمثل أغلبية سكان لدولة معينة. وهذا ينطوي على التحول من نموذج الحماية المحددة لبعض الأقليات إلى نموذج يتم فيه حماية جميع الأقليات من خلال الحقوق المعترف بها عالميًا في حرية الدين وعدم التمييز بين الأقليات الدينية.

الكلمات المفتاحية: التنوع الديني؛ حقوق الإنسان؛ الأقليات الدينية؛ حقوق الأقليات؛ حرية الدين

Abstract: The legal protection of religious diversity within human rights is complex and evolving, and the resurgence of religiously motivated claims points to the need to better define the relationship between legal protection of human rights and religious diversity. Current laws and regulations come from different historical or national contexts, creating a confusing landscape that requires better identification of the protection afforded by the different rights involved. Debates and controversies over religious diversity are important features of the social and political landscape of states. Each has historical and contemporary forms of these debates that have had a significant impact not only on the structures and forms of governance but also on the identity of each state as it has grappled with, and continues to grapple with, religious diversity and the issues it raises. This study provides a comparative analysis of the state and religion across states. In light of our classification of patterns of governance of religious diversity, we explore the convergences and divergences between the idea of religious diversity and the idea of freedom of religion, and the relationship between national identity and religion. This study uses a general normative analysis to propose that the scope of religious minorities should be extended to include any religious affiliation that does not constitute a majority of the population of a given state. This involves a

shift from a model of specific protection for some minorities to one in which all minorities are protected by universally recognized rights to freedom of religion and non-discrimination.

Keywords: religious diversity; human rights; religious minorities; minority rights; freedom of religion.

المقدمة

إن العلاقة بين الدين وحقوق الإنسان معقدة غالبا ما تكون معقدة. والأمر الأكثر أهمية هو أن الأديان توفر المصادر الأساسية ومقاييس الكرامة والمسؤولية، والاحترام، والتعويض والمصالحة التي يحتاج إليها نظام حقوق الإنسان للبقاء والازدهار في أي ثقافة. ان موضوع الدراسة المتعلق بالتنوع في حوكمة الدين والأقليات وحقوق الإنسان والتداخلات في مجال الحماية القانونية لهذه الأقليات في البلاد يعتبر من المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة والنظر اليها من كافة الجوانب وذلك لا يجاد الحماية القانونية التي نصت عليها الدساتير وتطبيقها بالشكل الصحيح, اذ انها ليست قوانين كتبت على ورق فقط بل ان هذه القوانين التي وضعت لحماية حقوق الأقليات الدينية يجب ان تصان وتطبق بصورة عملية[١]. وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في الدعوة إلى القيم الديمقراطية، والمساواة في الحقوق، والاحترام الكامل للمعتقدات الدينية. ومن الضروري على وجه الخصوص أن نفهم أن الحرية الدينية تعني في نهاية المطاف الاحترام الكامل للأشخاص من جميع الأديان أو من لا دين لهم، على الرغم من الاختلافات في وجهات النظر بين الناس والعمل مع الجماعات الدينية ذات التوجه الديمقراطي - بما في ذلك

[١] شهدت كثير من الدول وفق ما جاء به تقرير لجنة الولايات المتحدة للحرية الدينية الدولية لعام ٢٠١٨ صعود القومية المعادية للعنف ضد الأقليات الدينية من هذه الدول العراق وبعض الدول كالهند - إلى جانب أفغانستان وأذربيجان والبحرين وكوبا ومصر وإندونيسيا والعراق وكازاخستان ولاوس وماليزيا وتركيا - كدولة مثيرة للقلق بشكل خاص بسبب مدى وطبيعة انتهاكات الحريات الدينية التي تتسامح معها الحكومة أو تشجعها. ويذكر التقرير أن المفهوم الإقصائي للهوية الوطنية على أساس الدين يهدد الهوية المتعددة الثقافات والأديان في الدول. ينظر :
Amrita Basu , Whither Democracy, Published online: 11 Dec 2018Secularism, and Minority Rights in India? تاريخ المشاهدة ٢٠٢٤/١٠/١

الأقليات المهمشة والمجموعات ذات الأغلبية ـ يمكن أن يساعد في مواجهة الآثار السلبية للأغلبية الدينية وتعزيز التماسك الاجتماعي القوي بشكل أكثر فعالية.تهدف هذه الدراسة أيضاالى مناقشة وتوضيح الطرق التي تحمي بها القوانين الحالية للتنوع الديني على وجه الخصوص، إن الفكرة الأساسية هنا هي أن الجمع بين حرية الدين والحق في عدم التمييز يعتبر كافٍ لضمان أن تكون إدارة التنوع الديني قائمة على المبادئ الديمقراطية، دون الحاجة إلى الاعتراف بحقوق متباينة للأقليات الدينية. وبناءً على هذه الدراسة، يُزعم أن مفهوم الأقلية الدينية اليوم لا يمكن حصره في مجموعات محددة ولكنه يشمل جميع الطوائف الدينية غير الأغلبية في المجتمع وتحددبالعلاقة بين حقوق الإنسان والتنوع الديني،[1]إن المناقشات والجدالات حول التنوع الديني تشكل سمات مهمة للمشهد الاجتماعي والسياسي في بلدان مختلفة من العالم. شأنه أن يمكن إدارة شاملة وتعددية للتنوع الديني في المجتمعات الديمقراطية

أهمية الدراسة: إن حرية الدين والمعتقد أي حق الناس في الاعتقاد والعبادة، والتي تشكل عنصراً لا يتجزأ من الديمقراطية. وكثيراً ما تركز المناقشات حول مفهوم الحرية الدينية على الجمع بين المسيحيين والمسلمين وبقية الأديان مناقشة اختلافاتهم ـ أو بعبارة أخرى، خلق حوار بين الأديان. ورغم أهمية مثل هذه الجهود، فإن الفهم الكامل للحرية الدينية وأهميتها للديمقراطية يشمل أكثر من مجرد تعزيز وتمكين الحوار بين الأديان. فعندما نتحدث عن حرية الدين أو المعتقد، من الأهمية بإمكاننا أيضاً أن ننظر إلى التأثيرات الاجتماعية والسياسية الحقيقية المترتبة على اتجاه يقوض الحرية الدينية: الأغلبية الدينية، وهي وجهة نظر ترفض حماية الأقليات وتعلي من شأن معتقدات الأغلبية فقط. كذلك ان استخدام السلطة الحكومية لتعزيز آراء ومصالح مجموعة واحدة فقط من شأنه أن يخلق مجتمعاً أقل استقراراً وأكثر انقساماً. كما

[1] بما ان العراق بلد متعدد الأديان والقوميات وكذلك المذاهب الدينية ومن اجل ان تعزز مبادئ المواطنة بين العراقيين ومبادئ التماسك الاجتماعي قام مجلس النواب العراقي بتشريع قانون حماية التنوع ومنع التمييز في عام ٢٠١٩ وكان الهدف الأساسي للقانون هو حماية التنوع وعدم التمييز في العراق أي يمنع التمييز بكافة اشكالة وذلك من اجل تحقيق العدل والمساواة بين أبناء الشعب العراقي بكافة اديانه ومذاهبه ينظر: قانون حماية التنوع ومنع التميز الدي أصدره مجلس النواب العراقي في عام في العراق ٢٠١٩

أنه يحرض المجتمعات ضد بعضها البعض ويؤدي إلى المزيد من التهميش والتمييز. وهو يقوض الديمقراطية، التي تعد النظام الأنسب للسماح للمجموعات المختلفة بالتعايش وتوفير منصة لإدارة وجهات النظر المختلفة بشكل مدني مع حماية حقوق جميع الناس. كما أن إساءة استخدام السلطة الحكومية لصالح مجموعة واحدة فقط من شأنها أن تؤدي إلى نتائج أسوأ لحقوق الإنسان. وفي نهاية المطاف، عندما يتم تقليص حقوق وحريات الأقليات، فلا يوجد هناك تطبيق للديمقراطية بشكلها الصحيح.

اشكالية الدراسة: ان الإطار القانوني لحماية الأقليات في العالم وبالأخص في العراق يكون من خلال ما نص عليه الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ذلك بأن "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب" وله لغتان رسميتان: العربية والكردية. وكما نص على حماية الحقوق اللغوية للغتين التركمانية والسريانية. علاوة على ذلك، يكرس الدستور مبدأ عدم التمييز والمساواة بين جميع العراقيين، ويضمن الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية لجميع القوميات في العراق وبالرغم من أن هذه الأحكام قوية، إلا أن الأقليات العرقية في الواقع لا تتمتع حتى بأبسط حقوق الإنسان، كما يضمنها الدستور، خاصة فيما يتعلق حول الجدل الدائر في عملية التمثيل السياسي للمجموعات المهمشة وتنفيذ الحصص بسبب الظلم التاريخي. أبرز جبهة قتالية حالية في الصراع حول سياسات العدالة الاجتماعية. لذلك يجب علينا دراسة العلاقة بين الدين والديمقراطية، وبشكل عام، السؤال الأساسي حول العلاقة بين الدين والدولة. اذ ركزت الدراسة على مسائل مهمة تتعلق بالتوترات المتكررة التالية في العلاقة بين الدين والدولة: من خلال السياق الاجتماعي العام، والإطار الدستوري والقانوني، والاستقلال الديني، والتنظيم القانوني للدين، والدعم المالي من جانب الدولة للدين، والتأثير المدني للأفعال الدينية، والدين والتعليم، والرموز الدينية في الأماكن العامة، والتفاعل بين حرية التعبير والجرائم ضد الدين, إذ توضح الدراسة التنوع ملحوظاً في تشكيل العلاقات بين الدين والدولة في مختلف أنحاء العالم ومنها العراق.

فرضية الدراسة: ان مناقشة العلاقة بين الديمقراطية وحرية الدين والمعتقد قد تكون معقدة وتشكل تحدياً كبيراً، ولكنها بالغة الأهمية. ولابد وأن يشكل فهم تأثيرات الأغلبية الدينية عنصراً أساسياً في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الحرية الدينية والديمقراطية، ومن الممكن أن يساعد ذلك في توفير فهم أكثر شمولاً لما تعنيه الحرية الدينية حقاً. وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز الحرية الدينية في مختلف أنحاء العالم، فمن الضروري اختيار الشركاء الذين يلتزمون بالمبادئ الديمقراطية ويعززون فهم الحرية الدينية باعتبارها تشمل جميع الناس. إن حرية الدين والمعتقد تشكل جزءاً لا يتجزأ من الديمقراطية، ولابد من حمايتها للجميع. اذ يتعين علينا أن نضمن أننا نعزز مبادئ الديمقراطية، وندعم المنظمات التي تحترم الحريات الدينية حقاً، وتحترم تنوع الآراء داخل المجتمع. ويتعين علينا أيضاً أن نضمن أننا لا نعزز الأغلبية الدينية، وأن نتجنب الشراكات مع المنظمات التي لا ترغب في حماية آراء الأقليات.

منهجية الدراسة: استخدمنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن حيث وضحت الدراسة تحليل اراء الفقهاء حول العلاقة ما بين الدين والدولة وذلك من المنظور التاريخي لسياسات الدول التي تحكم هذه العلاقات بين الدين والدولة ,فضلا عن ذلك استخدمت هذه الدراسة مقارنة التشريعات ودورها في الحفاظ على حماية الأقليات الدينية في العراق وبمختلف الطوائف العرقية.

المبحث الأول: **اساس النهج في العلاقة بين الدين وحقوق الإنسان:** في هذا المبحث سوف نوضح الأساس للنهج الحالي حول العلاقة بين الدين وحقوق الانسان, اذ يقسم المبحث الى مطلبين المطلب الأول سوف يبحث عن **أسباب حكم التنوع الديني, اما المبحث الثاني سنوضح فيه التحليل المعياري من المنظور التاريخي والذي يوضح فيه المبادئ السياسية التي تحكم إدارة التنوع الديني في المجتمعات الديمقراطية.**

المطلب الأول: أسباب حكم التنوع الديني : الدين هو أحد أكثر الظواهر انتشاراً في تاريخ البشرية. ويُفهَم الدين هنا بمعنى واسع للغاية، يتجاوز التفسير الكلاسيكي إلى حد كبير. فلا يوجد مفهوم واحد للدين في مجتمعاتنا اليوم، ويتغير تأثير التعبير الخارجي عنه بمرور الوقت ومن وضع إلى آخر. ونحن نشهد حالياً مشهداً معقداً من العلاقات بين الدين والهوية، وهو ما يتفاقم بسبب الظواهر الاجتماعية مثل العلمانية. وهذا بدوره يؤدي إلى ما يسمى "الإيمان دون الانتماء" [١]، وهي طريقة أكثر مرونة للتماهي مع بعض المعتقدات دون مشاركة الانتماء التنظيمي. وفي الوقت نفسه، يمكن ملاحظة اليوم أن هناك تماهياً قوياً مع التقاليد الدينية، سواء من خلال الانتشار المتزايد للجماعات أو الكيانات القائمة على الروحانية أو من خلال التعبير عما يسمى "الانتماء دون الإيمان"[٢] . وتعكس هذه العمليات هويات جماعية ذات جذور تاريخية وثقافية عميقة إن إدارة التنوع الديني تشكل قضية أساسية لم تُحَل بعد تواجه المجتمعات الديمقراطية. فالنماذج التي سبقت عصرنا، بما في ذلك تلك القائمة على حقوق الإنسان، لم تلب بعد كل الاحتياجات أو المطالب التي تنشأ عن الهويات الدينية اليوم . والواقع أن العلاقة بين الدين وحقوق الإنسان هي العلاقة بين اثنتين من أكثر أفكار البشرية إثارة للجدال. وعلاوة على ذلك، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الدين بحكم تعريفه يتألف من رؤى متعالية وأن نسبة كبيرة من دعاة حقوق الإنسان طوروا نهجاً شبه متعالٍ لدعوتهم يذكرنا جزئياً على الأقل بديناميكية دينية أو كاشفة . [٣]وتشترك حقوق الإنسان والدين في الالتزام بالكرامة الإنسانية , فالأديان عبارة عن مجموعات من المعتقدات تستند إلى مصادر وطنية وثقافية وعاطفية وروحية وأخلاقية على النقيض من ذلك، فهي مجموعة من المثل المعيارية المستندة إلى مصادر روحية

- [١]عبد الهادي زادة وسيد محمد ميري إطلالة علي العلاقة بين الهوية والثقافة مع التركيز على الهوية الديني, , June 2022
- Kufa Journal of Arts:1(52) ص11.

[2] Volume 4, Numéro 1, ص بن دينا سعدية, الهوية الدينية وسوال الاختلاف, مجلة الانسان والمجال, ٩٠

[٣] الدين والهوية من وجهة النظر الإسلامية, ١ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٢, ٥خالد زياده

وعاطفية وعقلانية وثقافية ووطنية. وكلاهما قادر على التطور وإعادة التفسير باستمرار من قبل هيئات تمثيلية، والاستجابة لسياقات تاريخية وجغرافية مختلفة؛ وهذا يعني أن التفسير المناسب لمكان وزمان معينين قد لا يكون صالحًا للآخرين[1]. لقد تم تخصيص قدر كبير من الأدبيات لتقييم كيفية ارتباط التقاليد الدينية المختلفة بحقوق الإنسان كانت علاقة حقوق الإنسان والأديان متضاربة مع ما بعد الحداثة، حيث كانت قضية الاختلاف هي التحدي الأكبر لها .[2] من الصعب التغلب على هذا الصراع بالنسبة للأديان بسبب القوة التي تمتلكها بعض العقائد التقليدية أو الطبيعة المقدسة لهذه العقائد. ومع ذلك، هناك أيضًا حقيقة تكمن وراء حقوق الإنسان والتي تحكم أهم جوانب حياتنا، وليس فقط المجال العام. إن التنوع يعني أن العديد من الحقائق تتعايش داخل المجتمع، ونحن ننكر ضمناً إلى حد ما فكرة وجود حقيقة واحدة، أو حقيقة عالمية واحدة، أو طريقة واحدة للوصول إلى الحقيقة ، إن العلاقة بين حقوق الإنسان والأديان متعددة الأبعاد ويمكن دراستها من وجهات نظر مختلفة. وتكمن تعقيدات هذه العلاقة للتحليل العلمي في أن أياً من المفهومين ليس واضحاً بذاته أو مباشراً. وبالتالي، يمكن دراسة الثغرات الموجودة في حماية التنوع الديني من خلال حقوق الإنسان من وجهة نظر كل دين أو من خلال تحليل الأدوات القانونية الحالية، كما هو موضح في هذه الدراسة.ومن **أسباب حكم التنوع الديني** وربطها بمفهوم العلمانية , حيث ان مفهوما مثيرا للجدال، في حين أنها بالنسبة للبعض هي أفضل طريقة، أو الطريقة الوحيدة، والمساواة المهمة في المجتمعات المتنوعة (وخاصة في المجتمعات العلمانية الليبرالية)، فإنها بالنسبة للآخرين مفهوم أو قد تنشأ من تيارات اجتماعية أدنى، وقد يدفع كلا الاتجاهين بعضهما البعض أو يجذب أحدهما الآخر. وعلى النقيض من الرأي السائد (الغربي)، يمكن أن تتطور تدريجيًا أو تُفرض بالقوة وبسرعة. كما أن ما تعنيه العلمانية وكيف تبدو من حيث العلاقات بين الدولة والدين هو أيضًا موضع نقاش ,

[1] Ghanea, Nazila. 2012. Are Religious Minorities Really Minorities? Oxford Journal of Law and Religion 1: 57–79.

[2] أبو احمد, الدور السياسي للمرجعية الدينية وأثاره على أمن المجتمع, مجلة مركز دراسات الكوفة, Sep 12, 2021ص٤٣.

وبدورنا نستطيع أن نشير إلى ثلاثة "أسباب تطورت من خلالها هذه الظاهرة في الدول. **السبب الأول** لهذه الدول كان في الماضي والذي كانت الأغلبية المسيحية فيه هي السائدة، اذ أدى الفصل بين الكنيسة والدولة (بشخصيتين مختلفتين). وهنا كان الشكل السائد للمسيحية هو التقليد الديني الرئيسي الذي اتبعه السكان، على الرغم من الأقليات الدينية والتنوع، كما كان متشابكاً بشكل وثيق مع الحكومة وأجهزة الدولة. وينعكس هذا بشكل خاص في بلدان غرب وجنوب أوروبا. لقد كان مسار العلمانية والتسامح مع التنوع الديني في هذه البلدان، في مجمله، أمراً تدريجياً، وإن كان قد تسارع منذ النصف الأخير من القرن العشرين , اما **السبب الثاني** هو الماضي الاستعماري الذي يضاف إلى الماضي هو الأغلبية الهندوسية أو الإسلامية، على الرغم من التنوع. وقد اتسم هذا الماضي بفرض الحكم الاستعماري الأوروبي الغربي والاستقلال اللاحق، حيث افترض الدين دوراً مركزياً في المجتمع والسياسة. وينعكس هذا بشكل خاص في جنوب وجنوب شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى المسار الذي يمكننا تتبعه هنا، تم تدوين جوانب العلمانية من قبل القوى الاستعمارية، قبل أن تشهد التسويات الدستورية التي أعقبت الاستقلال في النصف الأخير من القرن العشرين مناقشات وصراعات حول العلمانية بين أولئك الذين يسعون إلى السيطرة على المجال الديني لدين معين وأولئك الذين يسعون إلى تسويات تعددية. و الماضي الشيوعي كان **السبب الثالث** وهو الإمبراطورية المسيحية /الإسلامية/المتعددة الطوائف (النمساوي المجري/العثماني/الروسي). لقد شهد مسار العلمانية في البلدان الخارجة من هذا الماضي علمانية ملحدة صارمة تم فرضها في البداية، قبل أن يؤدي سقوط الشيوعية إلى مفاوضات جديدة حول مكانة الدين في الحياة العامة والسياسية. وينعكس هذا بشكل خاص في أوروبا الوسطى والشرقية[1].إن كل هذه الأزمنة الماضية تقوم بتميز الأشكال الحالية للعلمانية وحرية الدين وتحدياتها بطرق مهمة حيث تتحد مع الاتجاهات

[1] Mahajan, Gurpreet. 2017. Living with Religious Diversity: The Limits of the Secular Paradigm. In The Problem of Religious Diversity. European Challenges, Asian Approaches. Edited by Anna Triandafyllidou and Tariq Modood. Edinburgh: Edinburgh University Press, pp. 75–92

الأكثر حداثة. لقد حددت المسارات المختلفة الموضحة هنا السياقات للتحديات المعاصرة المتنوعة لحكم التنوع الديني في جميع المناطق.

المطلب الثاني: التحليل المعياري من المنظور التاريخي: من المبادئ السياسية التي تحكم إدارة التنوع الديني في المجتمعات الديمقراطية هو الأصل التاريخي لحقوق الإنسان. وهناك مجموعة واسعة من المصادر الإيديولوجية والسياقية لحقوق الإنسان، والتي لا تعد العقلانية سوى أحدها. ولم يكن مفهوم حقوق الإنسان علمانيًا بالكامل عند بدايته. ومن المنظور الغربي ، فإن كلًا من الإعلانين الأميركي والفرنسي لحقوق الإنسان يشيران إلى الله سبحانه وتعالى أو يظهران دليلاً على نوع من الإلهام الديني.[1] وقد وجدت فكرة الكرامة، التي تدعم التطور الفلسفي والتاريخي لحقوق الإنسان، سابقًا في العديد من التقاليد الدينية الرئيسية. اذ إن الفكرة توحي بأن البشر خلقوا على صورة ان الله هو المثل الأعلى وهو ليست فكرة قديمة بقدر ما هي تطور يعود إلى عصر النهضة من خلال ظهور ثلاثة تيارات فكرية: الإصلاح البروتستانتي الألماني، والمدرسية الإسبانية المتأخرة، والإنسانية في عصر النهضة الإيطالي. [2]. إن الدور الذي لعبته حركة الإصلاح البروتستانتي له أهمية خاصة من الناحية التاريخية. فقد حوّل لوثر والبروتستانتية المبكرة الواجبات والوصايا الأخلاقية إلى حقوق متبادلة. وفي الوقت نفسه، تطورت الأفكار المتعلقة بحقوق الانسان ومنها حق المقاومة والتي بدأت في تشكيل الحقوق التي تم ذكرها في نهاية المطاف في إعلانات حقوق الامسان وفي أواخر القرن لقد كانت الضرورة الى التسامح الديني ادى في النهاية إلى الاعتراف بالحقوق الفردية للحرية الشخصية والدافع للحد من تعسف سلطة على سلطة أخرى اخرى. وبالتالي، يمكن القول إن

[1] Harries, Richard. 2007. The Complimentarity between Secular and Religious Perspectives of Human Rights. In Does God Believe in Human Rights? Essays on Religion and Human Rights. Edited by Nazila Ghanea, Alan Stephens and Raphael Walden. Leiden and Boston: Martinus Nijhoff Publishers, pp. 19–27

[2] Hervieu-Léger, Danièle. 1993. The Religion Pour Mémoire. Paris: Éditions du ,p19.

حرية الدين هي واحدة من أقدم وأشهر حقوق الإنسان ،[١] ، مما يفتح الباب للاعتراف بالحقوق الطبيعية قبل إنشاء أي سلطة سياسية وبالتالي، فإن الاعتراف التدريجي بالحرية الدينية من شأنه أن يفسح المجال للحماية القانونية الدولية للأقليات الدينية . ومنذ مطلع القرن السابع عشر ، بدأت الدول في قبول تفويض باحترام المعتقدات وعبادة بعض الطوائف الدينية الأقلية. وقد سُجِّل هذا الاتجاه في العديد من المعاهدات بين القوى الأوروبية، والتي تم فيها إدخال بنود لحماية الحرية الدينية للجماعات أو الأقاليم الخاضعة لنقل السيادة. [٢] و كانت هذه هي الحال، على سبيل المثال، في معاهدات أوليفا (١٦٦٠)، ونيميخين (١٦٧٨)، وريسفيك، وكارلويتز (١٦٩٩)، وبريسلاو (١٧٤٢)، وكوتشوك–كينارديشي

1697) (١٧٧٤)، وغيرها [٣]. وبالتالي، فإن الحماية الدولية للأقليات الدينية تسبق حماية حقوق الإنسان الحديثة وغيرها من حقوق الأقليات بـ ٣٠٠ عام.

المبحث الثاني: التحليل المعياري من المنظور الحالي: في هذا المطلب سوف نوضح اهم المبادئ السياسية التي تقوم عليها إدارة التنوع الديني في المجتمعات الديمقراطية وذلك من خلال تحديد المجتمعات السياسية اليوم والتي تعمل من خلالها الدولة على الديمقراطية التمثيلية. ان الدولة لا تمنح للديمقراطية التمثيلية سلطة مطلقة للأغلبية المتخذة للقرار ولكنها تتضمن بعض القيود على هذه السلطة من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان وذلك من خلال نظام معياري للحماية يمنح الدولة احتكارًا للإكراه. وبدورها، نأت الدول الديمقراطية الغربية بنفسها عن الهياكل الدينية المهيمنة على الشعب. ويُفهم فصل الكنيسة عن الدولة كشرط مسبق لضمان الحرية , ويرتبط الفصل بالحاجة إلى الحفاظ على حياد الدولة وعدم تحيزها فيما يتعلق

[1]Ballin, Ernst Hirsch. 2015. Religious Citizens: On the Relation between Freedom of Religion and the Separation of Church and State. In Freedom of Religion in the 21st Century: A Human Rights Perspective on the Relation between Politics and Religion. Edited by Hans-Georg Ziebertz and Ernst Hirsch Ballin. Leiden and Boston: Brill, pp. 92–104.

[٢]نجال كنعان، محاية االقليات يف القانون الدويل العام ـ نظرة تارخيية وقانونية، دار نلسن، بريوت٢٠٠٩، ص ٤٥

[3] Ruiz Vieytez, Eduardo. 1999. The History of Legal Protection of Minorities in Europe (XVIIth–XXth Centuries). Derby: University of Derby,p17-19.

بظاهرة التنوع الديني. اذ تم اقتراح هذا الحياد باعتباره "حقًا ناشئًا في الحكم المحايد دينيًا. في الواقع، تظل أنماط العلاقات بين الدولة والدين واسعة النطاق , اذ لا يمكن إغفال أهمية الدين عندما يتعلق الأمر بتنظيم المجتمعات السياسية اليوم حول فكرة احترام حقوق الإنسان كذلك يجب أيضًا أن نتذكر أن التنوع في المجتمع هو أمر متسق مع فكرة المجتمع الديمقراطي. وهذا يجعل من الضروري الاعتراف بوجود المجتمعات أو المنظمات الدينية كنتيجة للحق في حرية الدين نفسها. اذ يجب أيضًا افتراض أن وضع الأقلية لدين معين لا يمكن أن يكون عذرًا لحظر التعبير عنه، مما يعني أن الأغلبية ليس لها الحق في تشكيل الوصول إلى كل مجالات الدولة على عكس الاقلية.[1] ومن المهم أيضًا أن نضع في الاعتبار الدور الذي تلعبه الأديان في حشد الأفراد وتحديد هويتهم، حتى اليوم. فالهويات القائمة على الإيمان، والتي تتميز بطبيعتها العقلية المتطورة، والمشاركة، والارتباطية، والطوعية، والقابلة للجدال تستمر في توليد المطالب والآراء المختلفة التي ستؤثر على المجتمعات المتنوعة في المستقبل.[2]"

وهناك خمس مبادئ تم اقتراحها من قبل الفقهاء وذلك في مجال تطوير السياسات الرامية وهي تجنب الصراعات بين الأديان وحقوق الإنسان: "الاعتراف بأهمية الدين أو المعتقد في تلبية احتياجات الناس في الأمور المتعلقة بالروحانية والأخوة والصدقة؛ اعتماد نهج غير تمييزي ومنفتح من جانب الدول تجاه الأديان والمعتقدات؛ الحفاظ على التوازن الصحيح بين حقوق أتباع المعتقدات المتضاربة؛ تعزيز الحوار بين أتباع المعتقدات المختلفة والمتعارضة؛ تعزيز المناقشات حول تفسير المبادئ الدينية" .[3] وبمعنى اخر، فإن العلاقة الحالية بين حقوق الإنسان والتنوع الديني تلزم الدول الديمقراطية بتبني بعض المبادئ الأساسية الموضوعية

[1] سعد سلوم، خمتلفون ومتساوون، ألطر الدولية والوطنية حلقوق ألقليات يف العراق، برنامج ألمم املتحدة االنامئي، بغداد، ٢٠١٣، ص12

[2] دانيال برومبوغ)اعداد(، التعدد وتحديات االختالف ـ المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟، ترجمة عمر سعيد ألليوبي، دار الساقي، بيروت , ٣١٩٩٧. ٣

Solutions. In Does God Believe in Human Rights? Essays on Religion and Human Rights. Edited by Nazila Ghanea, Alan Stephens and Raphael Walden. Leiden and Boston: Martinus Nijhoff Publishers, pp. 181–205

والتشغيلية. ويشمل المستوى الأول الحماية الفعالة للحرية الدينية (سواء كانت دينية أو غير دينية) باعتبارها حقاً أساسياً والمساواة بين جميع الأفراد والجماعات في ممارسة هذا الحق. ويشمل المستوى الأكثر تشغيلية فصل الدين عن الدولة، وحياد الدولة تجاه الدين (وغير الديني)، والإدارة الإيجابية للتنوع الديني. وتستلزم هذه المبادئ التشغيلية أيضاً أن الدول الديمقراطية ليست مطالبة بتعريف الحقائق الدينية أو تقييم شرعية المعتقدات الدينية؛ بل إن دورها يتلخص في الاعتراف بالأهمية الاجتماعية للظاهرة وتوفير إطار لضمان الممارسة الفعالة للمبادئ الموضوعية المذكورة أعلاه.

المبحث الثاني: سوف نتناول في هذا المبحث الاطار التنظيمي الحالي لحماية الأقليات الدينية ووفقا في المجال الخارجي, ام المطلب الثاني سوف نوضح فيه ان شالله

المطلب الأول: الإطار التنظيمي الحالي في المجال الدولي: لقد تحولت حقوق الإنسان من كونها فكرة إلى مفهوم قانوني، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد تطور هذا المفهوم، وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، من خلال عمليتين متزامنتين: التطبيع والمؤسسية. وتتضمن التطبيع ترجمة الحقوق إلى قواعد قانونية، في حين تتضمن المؤسسية إنشاء هيئات مسؤولة عن الإشراف على هذه القواعد أو تعزيزها.[١] إن الحماية الدولية للحرية الدينية لبعض الأقليات الدينية تعود إلى ما يقارب أربعة قرون وهي الأكثر تأثيراً لقانون حقوق الإنسان الدولي اضاقة الى جانب الأقليات و الذي أنشئ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. علاوة على ذلك، فإن حرية الدين تعتبر من أكثر الحقوق المعترف بها على نطاق واسع في الوثائق القانونية الدولية, وتشملها جميع القوانين الدولية تقريباً المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، بدءاً من المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اذ يحتوي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على إشارات إلى الدين في المادة ٢، والتي تعتبر من الأسباب التي لا يجوز التمييز على أساسها في الاعتراف بالحق في التمتع بالحقوق المتبقية، كذلك المادة ١٦،والتي

3-حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر ـ جدلية االندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ,, ٢٠١ [١]

تضع أحكاماً مماثلة فيما يتعلق بالحق في الزواج وتأسيس أسرة . ان الحرية الدينية وحظر التمييز على أساس الدين يتكرر ذكره في كل الصكوك القانونية الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان. وهذا هو الحال في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المشار إليه فيما بعد بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، الذي يغطي حرية الدين على نطاق أوسع من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان , اذ كان التطور الجديد في هذا العهد أنه أشار أيضًا إلى حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية في اعتناق دينهم "في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية (المادة ٢٧). وقد أضاف هذا الحكم، الذي تكرر في المادة ٣٠ من اتفاقية حقوق الطفل اذ اشارت الى شيء من التعقيد في العلاقة بين حقوق الإنسان والتنوع الديني. إن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى بند مكافحة التمييز ضد الاشخاص، يحتوي أيضاً على بند يتعلق بالدين من خلال حماية الحق في التعليم في المادة ١٣، والذي يشمل حرية الوالدين أو الأوصياء في اختيار التعليم الديني أو الأخلاقي لأطفالهم بما يتماشى مع قناعاتهم، وفقاً للمعايير الدنيا التي تضعها الدولة المعنية. وكما تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم بعض البنود التي تضمن الحقوق الدينية للمهاجرين، ولكن معدل التصديق على هذه الأداة كان منخفضاً للغاية.

وفيما يتعلق بالإعلانات، فإن إعلان عام ١٩٨١ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد له أهمية خاصة، وأكدت إعلانات أخرى ذات صلة على هذه الحقوق، وعلى وجه الخصوص، إعلان حقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذين يعيشون فيه وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية . كما نصت المادة الأخيرة صراحة على أن الدول ملزمة باتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمكين الأقليات من ممارسة حقوقها بشكل كامل والحفاظ على لغتها ودينها وعناصر أخرى من هويتها. كما تتضمن مبادئ حقوق الأقليات الدينية التزام الدول بحماية

وتشجيع تعزيز "الهوية الدينية" للأقليات (المادة ١) وحق أعضاء الأقليات في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية (المادة ٢). بالإضافة إلى ذلك، يعترف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (المشار إليه فيما يلي باسم إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية) بحق الشعوب الأصلية في إظهار وممارسة وتطوير وتعليم تقاليدها وعاداتها واحتفالاتها الروحية والدينية (المادة ١٢) وأخيراً، فإن التعليقات العامة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المشار إليها فيما بعد باسم لجنة حقوق الإنسان) مفيدة بشكل خاص لتفسير هذا الإطار المعياري، ولا سيما تلك المتعلقة بحرية الفكر والضمير أو الدين، وعدم التمييز، وحقوق الأقليات. وعلى المستوى المؤسسي الأوروبي، فإن حرية الدين وحظر التمييز على أساس الاختلافات الدينية منصوص عليهما أيضاً في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠. وترتبط الاتفاقية لحماية الأقليات القومية أيضًا بالتنوع الديني وقد صادقت عليها أغلب الدول الأوروبية. وتحافظ المادة ٧ من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية على حرية الدين للأشخاص المنتمين إلى أقليات، في حين تعترف المادة ٨ صراحة بحق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية في إظهار دينهم أو معتقدهم وإنشاء مؤسسات ومنظمات وجمعيات دينية. وتنص المادة ١٢ من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية على أنه ينبغي للدول، حيثما لزم الأمر، أن تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز المعرفة بأديان أقلياتها. ومن المهم أيضًا بعض التصريحات الصادرة عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، مثل التوصية ١٠٨٦ (١٩٨٨)، بشأن وضع الكنيسة وحرية الدين في أوروبا الشرقية، والتي تحتوي على قائمة بالسلطات المستمدة من حرية الدين. وكذلك تنصح التوصية ١٢٠٢ (١٩٩٣) بشأن التسامح الديني في مجتمع ديمقراطي في الدول بأن تكون مرنة في استيعاب الممارسات الدينية المختلفة من أجل بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي. وتحث التوصية ١٣٩٦ (١٩٩٩) بشأن الدين والديمقراطية على ضرورة ضمان ظروف متساوية للتنمية لجميع الأديان في المجتمع. وأخيرًا، في مجال القانون غير الملزم، ومن المناسب أيضًا الإشارة إلى مبادئ ليوبليانا التوجيهية بشأن التكامل، التي اعتمدها المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأقليات

القومية. وفيما يتعلق بالمؤسسات، فبالإضافة إلى الهيئات العامة لحماية حقوق الإنسان، تجدر الإشارة إلى تعيين مقرر خاص للأمم المتحدة معني بحرية الدين أو المعتقد، والذي أنشأته في البداية لجنة الأمم المتحدة المعنية بحرية الدين أو المعتقد

وقد تم تعيين المقرر الخاص المعني بالتعصب الديني في عام ١٩٨٦. واعتمدت اللجنة تسميته الحالية في عام ٢٠٠٠. ومن المهم أيضًا منصب المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٥،

بتفويض لتعزيز تنفيذ مبادئ حقوق الأقليات. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى مبادرة الإيمان من أجل الحقوق، التي أطلقها مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٧ لتعزيز التفكير في الروابط بين الأديان وحقوق الإنسان. وأخيرًا، هناك مؤسسة دائمة مهمة تركز على هذه المسائل وهي منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧ لتعزيز الحوار والتعاون حول وضع الأقليات القومية أو العرقية والدينية واللغوية. باختصار، هناك ثلاثة حقوق يحميها القانون الدولي في هذا المجال: حرية الدين، وحظر التمييز على أسس دينية، وحق أعضاء الأقليات الدينية في اعتناق دينهم. للوهلة الأولى، يبدو الأمر وكأنه نظام قانوني غير متماثل إلى حد ما حيث لا تكون العلاقة بين هذه المفاهيم القانونية الثلاثة الحامية واضحة بدرجة كافية.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي الحالي لحماية الأقليات الدينية على مستوى الدولة: لا يمكن ضمان الحماية التي يوفرها القانون الدولي بشكل فعال إلا من خلال السلطات الحكومية. اذ ينبع القانون الدولي نفسه من المعاهدات، والتي بدورها تتطلب التصديق من قبل الدول لإحداث التزامات. لذلك من الضروري النظر في كيفية ترجمة هذه الحقوق إلى قوانين محلية بموجب الأنظمة القانونية الدستورية المعنية. اذ يظهر التحليل المقارن للقانون الدستوري أن هناك تفاعلًا واضحًا بين الأنظمة القانونية الوطنية والدولية. ومن خلال تحليل الأحكام

الدستورية، يمكن ملاحظة أن الدين يلعب أدوارًا مختلفة فيها، والتي يمكن تنظيمها على النحو التالي:

(أ) في بعض الحالات، يُقدَّم الدين باعتباره عنصرًا شرعيًا أو مبررًا للمجتمع السياسي أو تنظيمه. وعادةً ما يتخذ هذا شكل إشارات إلى كائن أعلى أو مرجع ديني في ديباجة الدستور أو في أحد بنوده الأكثر رمزية أو إعلانية. ويمكن العثور على هذا، على سبيل المثال, كذلك نصت عليه الدساتير الأوروبية مثلا في جورجيا وألمانيا واليونان وأيرلندا وبولندا وسويسرا.

ب) في حالات أخرى، تحكم الأحكام الدستورية العلاقات بين الكيانات الدينية والدولة أو بعض جوانب التنظيم الداخلي لهذه الكيانات. وفي معظم الحالات، تقتصر هذه العلاقات على كيان ديني واحد ضمن الأغلبية أو التقاليد السائدة في مجتمع دولة معينة. ففي العراق مثلا يبلغ عدد سكان العراق أكثر من ٤٠ مليون نسمة، ويتكون من ثلاث مجموعات ديموغرافية رئيسية: العرب الشيعة والعرب السنة والأكراد (معظمهم من المسلمين السنة). اليزيديون والمسيحيون والتركمان هم الكيانات الأكثر بروزًا خارج المجموعات الرئيسية في البلاد، وتمثل بعض الأقليات الدينية العرقية في كل من البرلمانين العراقي وبرلمانات إقليم كردستان العراق. تم تصميم النظام البرلماني الذي تأسس في العراق في دستور عام ٢٠٠٥ في إطار فيدرالي حيث تقوم العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والحكومة الإقليمية على تقاسم السلطة.[1] وفي القارة الأوروبية، هذا هو الحال مع دساتير مالطا (المادة ٢)، وموناكو (٩)، والدنمرك (٤)، وأيسلندا

(62)، والنرويج (٢ و١٦)، واليونان (٣). وبعض الدساتير تتضمن، دون ذكر الأديان أو الكنائس الرسمية، إشارات إلى الأهمية الخاصة لطائفة دينية واحدة أو أكثر. وهذا هو الحال في دساتير مثل دساتير أندورا (المادة ١١)، وبلغاريا (١٣,٣)، وإسبانيا (١٦)، وجورجيا (٩)،

[1]Mehmet Alaca ,Political Representation of Iraq's Minorities: Tool for Dominant Parties?18 March 2022, Political Representation of Iraq's Minorities: Tool for Dominant Parties? | Al Sharq Strategic Research (sharqforum.org)

وإيطاليا (٧)، ومقدونيا الشمالية (١٩)، وبولندا (٢٥)، وليتوانيا (٤٣). ومع ذلك، تحتوي بعض الدساتير على بند صريح بشأن فصل الكنيسة عن الدولة. وتشمل هذه الدساتير أذربيجان (المادة ١٨)، والبرتغال (٤١)، وإيطاليا (٧)، وبلجيكا (٢١)، وبولندا (٢٥)، وسلوفاكيا (٢٤)، وسلوفينيا (٧)، وألبانيا (١٠)، وبلغاريا (١٣,٢)، ورومانيا (٢٩)، ومولدوفا (٣١)، وأوكرانيا (٣٥)، وروسيا) .

(ج) في جميع الدساتير تقريبًا، يتم تضمين الدين في قائمة الخيارات أو المصالح المشروعة التي يجب حمايتها، وهو ما يترجم عادةً إلى الاعتراف الصريح بحقوق معينة. ويمكن تحديد أربع مناطق محمية رئيسية:

أ. حرية الدين، والتي تشمل حرية عدم اعتناق أي دين. وقد صيغت الأحكام المتعلقة بهذا الحق بطريقة مماثلة لتلك الموجودة في المعاهدات الدولية وتشكل جزءًا من أغلبية الكبيرة من الدساتير.

ب. حظر التمييز على أساس الدين أو المعتقد. وتوجد هذه الفقرة أيضًا في أغلب الدساتير الوطنية وهي متسقة مع الفقرة الواردة عمومًا في القانون الدولي.

ج. حق أعضاء الأقليات في اعتناق دينهم الخاص. وعلى النقيض من الحقوق السابقة، فإن هذا الحق، الذي يُقدَّم بأشكال مختلفة ويُطبَّق على مجموعات مختلفة (عادةً ما يشار إليها بالمجتمعات أو الجماعات الدينية)، لا يظهر صراحةً إلا في عدد قليل من الدساتير، مثل دستور كرواتيا (المادة ٤١)، وصربيا

(44)، ومقدونيا الشمالية (١٩,١)، وألبانيا (١٠)

د. حقوق أخرى تشير إلى عناصر دينية في بعض الدساتير. إن أكثر المجالات المحمية المرتبطة بالدين هي تلك المتعلقة بالحق في التعليم (دساتير أيرلندا، المادة ٤٢؛ وهولندا،

٢٣,٣؛ وبلجيكا، م ٢٤؛ وسويسرا م ، ١٥؛ وفنلندا م ، ١٥) وحرية تكوين الجمعيات (دساتير بولندا، المادة ٥٣؛ والدنمرك، ٦٧؛ وسلوفاكيا، ٢٤؛ وكرواتيا، ٤١؛ وصربيا، ٤٤)، والحق في الزواج (دساتير أندورا، المادة ١٣,١ وليتوانيا، ٣٨). ومع ذلك، فإن هذه المجموعة تشير الى ان الدين ليس منهجية ولا منتشر على نطاق واسع، ولا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالقانون الدولي (على عكس الدساتير الثلاثة السابقة) ومن خلال ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن الحماية القانونية، فيما يتصل بالموضوع المطروح، منظمة بشكل أساسي حول ثلاثة حقوق، اثنان منها عالميان تقريبًا في الأنظمة الديمقراطية رسميًا، في حين أن الحق الثالث لا يتم النص عليه صراحة إلا في بعض الأنظمة القانونية.

المطلب الثاني: الأدوات القانونية للحماية للدينية وتناقضاتها: كما رأينا في الأقسام السابقة، فإن القانون الدولي والقانون الدستوري المقارن متوافقان بشكل أساسي فيما يتعلق بأشكال الحماية الممنوحة للتنوع الديني. ومن المحتمل أن تتأثر العديد من الحقوق الأساسية بالدين، بدءًا من حرية الضمير والتعبير أو تكوين الجمعيات إلى حقوق الطفل، والحق في تقرير المصير، والحق في السلام .[١] ومع ذلك، فإن التحليل المنهجي للأنظمة القانونية القائمة يؤدي إلى استنتاج مفاده أن الحقوق المحمية على وجه التحديد هي حرية الدين، والحق في عدم التعرض للتمييز على أساس الدين، وفي بعض الحالات، حق أعضاء الأقليات الدينية في اعتناق دينهم .كما تساعد التحليلات التاريخية والمتزامنة التي أجريت في الأقسام السابقة على فهم أن أصول الحقوق التي تتقارب بشأن هذه القضية متنوعة وأن السياقات التاريخية والثقافية قد يكون لها تأثيرات متباينة. إن حرية الدين تُفسَّر وتُطبَّق بشكل مختلف وفقًا للتقاليد أو السياقات الوطنية أو حتى وفقًا لهيئة حماية حقوق الإنسان الدولية المعنية. وعلى هذا، فقد تعرضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لانتقادات بسبب اعترافها بنطاق ضيق للغاية من الحماية لحرية الدين المنصوص عليها في المادة ٩ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. أو بسبب تقليصها إلى الحرية من الدين،

[١] سيلفان ماتون، حقوق الإنسان من سقراط إلى ماركس، ترجمة محمد الهلالي، (الرباط، مطبعة أمبريال، ١٩٩٩)، ص ٦٨-٦٩

بدلاً من حرية الدين.[1] وعلى النقيض من ذلك، فإن الحماية التي توفرها هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة من نفس الحق تميل إلى أن تكون أوسع نطاقًا بكثير.[2] وتتكرر هذه الاختلافات عند مقارنة القوانين المحلية. وهذا يوضح أن مجرد وجود أحكام لحماية نفس الحقوق لا يضمن تفسير هذه الحقوق أو تنفيذها بشكل متسق في مجتمعات مختلفة، مما قد يؤدي إلى فجوات أو ثغرات في الحماية التي تحتاجها التنوعات الدينية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدم تناسق في عدد المرات التي يتم فيها تطبيق نفس الحقوق. إن الحقوق الثلاثة ذات الصلة مشمولة في الواقع بالأحكام ذات الصلة. إن حرية الدين والحق في عدم التعرض للتمييز على أساس الدين موجودان في كل الأنظمة القانونية تقريبًا، سواء المحلية أو الدولية. [3]وعلى النقيض من ذلك، فإن حق أعضاء الأقليات الدينية في اعتناق دينهم لا يُذكر صراحة إلا في بعض الأنظمة القانونية. وعلى نحو مماثل، هناك تشريعات وقضايا قضائية وفيرة بشأن الحقين الأولين ولكن ليس بشأن الحق الثالث. ويرجع هذا التباين جزئيًا إلى تنوع السياقات الوطنية واختلاف أصول وتطور هذه الحقوق في كل منها. ويؤدي هذا إلى علاقة غير واضحة بين هذه الحقوق الثلاثة، مما يؤدي إلى الغموض أو الافتقار إلى التعريف فيما يتعلق بالحقوق الأساسية. إن عدم التعامل بشكل منهجي ومتسق مع هذه الحقوق في أطر تنظيمية مختلفة يؤدي إلى ثغرات وتداخلات في الحماية الحالية للتنوع الديني، مما يجعلها أقل فعالية، على حساب الأقليات أو المجموعات الضعيفة بشكل خاص.

المطلب الثالث: حرية الدين كحق أساسي لحماية التنوع الديني: تنتشر حرية الدين على مستويين، واحدة داخلية وأخرى خارجية. فعلى المستوى الداخلي، تشمل حرية الدين الحق في

[1] J. Abraham Frowein ،Freedom of Religion in the Practice of the EuropeanCommission and Court of Human Rights ZAORV 249 1986 p 30: 11–40

[2] Taylor, Paul M. 2005. Freedom of Religion: UN and European Human Rights Law and Practice. Cambridge: Cambridge University Press.p343.

[3] د. ماين يلدريم هي رئيسة مبادرة حرية المعتقد في لجنة هلسنكي النرويجية, التعاون لإعمال حرية الدين أو المعتقد في القانون الدولي لحقوق الإنسان /userfiles/image/Yildirim_Image_03-19-21.jpg, تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٥

اعتناق معتقدات إلهية أو غير إلهية أو إلحادية، فضلاً عن الحق في تغيير معتقدات المرء أو عدم اعتناق أي معتقدات. وهو حق شخصي يحمي المعتقدات الشخصية التي تشكل ضمير كل فرد. وفي هذا الصدد، تحمي حرية الدين، أولاً وقبل كل شيء، الحق الداخلي، الذي لا يمكن المساس به، والمطلق في الخصوصية. وبمعنى إيجابي، تضمن حرية الدين للأفراد أن يتمكنوا من الاختيار بحرية والتمسك به؛ وبمعنى سلبي، تضمن الحرية التامة من الإكراه، سواء من جانب الدولة أو من جانب أطراف ثالثة أو مجموعات اجتماعية. وفي حين أشار بعض المؤلفين إلى أن حرية الدين لا تشمل الحرية من الدين , فإن حرية الدين لا تشمل الحرية من الدين .[١] إن هذا ليس موقف الغالبية العظمى من العقيدة. إن ثنائية حرية الاعتقاد/الابتعاد عن الدين تعكس ثنائية المنظورات الإيجابية والسلبية التي أشرنا إليها أعلاه، والتي تشمل الحق في عدم الإكراه على قبول المعايير أو السلوكيات الدينية. [٢] أما فيما يتعلق بالنطاق الخارجي للحق في حرية الدين، فهو يحمي حرية التعبير عن معتقدات المرء الدينية أو إظهارها بطرق متنوعة. وتشمل حماية الأفعال العامة والاحتفالات الدينية ولكن أيضًا ممارسات مختلفة جدًا، مثل مراعاة الممارسات الغذائية الدينية، وقبول قواعد زي معينة، وطقوس دورة الحياة، وبناء أماكن العبادة، وتعليم الدين، أو استخدام لغة معينة مرتبطة بالمعتقدات أو المنظمات الدينية وفي هذا المجال، فإن ما له صلة بتفسير الحرية الدينية هو نطاق التدابير التقييدية أو المحددة التي يمكن تطبيقها على هذه المظاهر الخارجية للحرية الدينية، سواء بشكل فردي أو جماعي. وترتبط حماية التنوع الديني بشكل مباشر بالطريقة التي يفسر بها كل نظام قانوني هذه القيود ويطبقها، والتي تميل إلى التأثير على التقاليد أو التعبيرات الدينية غير التقليدية أو الأقليات في كل مجتمع إلى حد أكبر. وفي هذا الصدد، أعربت لجنة حقوق الإنسان عن أن القيود المفروضة على حرية إظهار الدين أو المعتقد لغرض حماية الأخلاق يجب أن تستند إلى مبادئ لا تنبع حصريًا من تقليد

[1] Cole Durham ،Freedom of Religion or Belief: Laws Affecting The Structuring of Religious Communities ،paper prepared for the 1999 Organization for Security and Cooperation in Europe Review Conference ،Vienna ،1999.pp. 107–13.

[2] Lerner, Natan. 2006. Religion, Secular Beliefs and Human Rights. 25 Years after the 1981 Declaration. Leiden and Boston: Martinus Nijhoff Publishers ,p8.

واحد". وبالتالي، لا يمكن أن يكون التقليد السائد، سواء كان دينيًا أو علمانيًا، هو المعيار المرجعي لتحديد المحتوى الخارجي للحرية الدينية بشكل عام، وخاصة في مجتمعات اليوم، التي تتميز بتنوع ديني متزايد إن الأسباب التي قد تبرر القيود المفروضة على المظاهر الخارجية للدين تتعلق عموماً بالأمن أو الصحة أو النظام أو الأخلاق، وهي كلها أسباب يصعب تعريفها وربطها بالسياقات الثقافية والوطنية وبالتالي فهي مفتوحة للتفسير من جانب الأغلبية المهيمنة. ومع ذلك، قد يكون من الضروري أيضاً فرض قيود على حرية إظهار الدين على وجه التحديد لضمان عدم منع تعبيرات بعض المجاميع او الأشخاص ان يعبر عن مجاميع أخرى ولضمان احترام معتقدات الجميع وبالتالي زيادة التنوع الديني. ومع ذلك، فإن حرية الدين ليست مجرد مسألة تتعلق بتدخل السلطات العامة بطريقة محدودة أو تقييدية. بل إنها تنطوي أيضاً على الالتزام بتبني التدابير أو الإجراءات الإيجابية اللازمة لضمان ممارسة هذه الحرية. إن نطاق هذا التدخل الإيجابي في الحرية الدينية من جانب السلطات العامة أكثر صعوبة في التعريف من حدود عدم التدخل. وذلك بسبب السياق الوطني والعلاقة بين الأغلبية والأقليات في الوصول إلى الأماكن العامة أو الموارد. "إن من مسؤولية السلطات العامة تيسر ممارسة الحقوق الأساسية بقدر الإمكان وضمان المساواة الشكلية والمادية في التمتع بهذه الحقوق. وهذا يتطلب تدخلاً أكثر نشاطاً من جانب أعضاء الأقليات، على الرغم من أن التفسيرات السائدة أو الأكثر شيوعاً في الممارسة العملية لا تتفق مع هذا المبدأ."

الفرع الاول: حظر التمييز كمكمل وقائي لحرية الدين: إن حرية الدين محمية ليس فقط من خلال صياغتها الإيجابية كحق أساسي، بل وأيضاً من خلال حظر التمييز على أساس بعض الخصائص الشخصية، بما في ذلك الدين أو العبادة أو المعتقد. والدين مدرج بشكل ثابت وصريح ضمن أسباب حظر التمييز في النصوص القانونية الدولية والدستورية للدول الديمقراطية .إن حظر التمييز لا يلزم الدول بالحفاظ على الحياد أو الفصل الديني الصارم في جميع الحالات. إن تبني الدولة لدين رسمي، أو اعتراف الدولة بدين الأغلبية، لا يتعارض في حد ذاته

مع حرية الدين لمواطنيها، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى التمييز في ممارسة هذا الحق. إن حظر التمييز يؤثر أيضًا على الطريقة التي تحمي بها السلطات العامة حرية الدين. وبالتالي، لا يجوز تبني تدابير إيجابية لضمان الحرية الدينية على أساس تمييزي فيما يتعلق بالمجموعات التي تتمتع بوضع متساوٍ، ولا ينبغي أن تسود الحجج التاريخية على هذا الاعتبار. فعندما يتم تنفيذ أو تخصيص تدابير أو موارد عامة معينة لصالح طائفة دينية معينة، لا يمكن أن يكون هناك تمييز فيما يتعلق بتلك المقدمة لطوائف أخرى، ما لم تكن هذه التمييزات موضوعية ومعقولة بشكل واضح ولا يمكن تقليصها حصريًا إلى حجم الطائفة الدينية أو جذورها التاريخية الأكبر أو الأصغر. إن مفهوم التمييز غير المباشر مهم لحماية حقوق الإنسان. اذ ان التمييز غير المباشر هو أحد أشكال التمييز التي تتعارض مع التنوع الثقافي، حيث أن المعايير أو الممارسات المحايدة في بعض الأحيان لها في نهاية المطاف تأثير ضار بشكل خاص على مجموعة معينة يتم تحديدها من خلال الدين. وعلى العكس من ذلك، فإن الفشل في معاملة المجموعات بشكل مختلف في مواقف مختلفة ذات صلة (إما في القاعدة نفسها أو في تطبيقها) قد يؤدي إلى التمييز غير المباشر، والذي يشار إليه باسم "التمييز من خلال عدم التمايز" أو "التمييز من خلال المعاملة المتساوية". وقد استخدمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا منذ عام ٢٠٠٠، على وجه التحديد فيما يتعلق بالاختلاف الديني. ومع ذلك، لم يتم استخدام التمييز من خلال المعاملة المتساوية على نطاق واسع في الفقه الأوروبي أو المقارن.

وهناك أداة أخرى لمكافحة التمييز غير المباشر وهي التكيف المعقول، الذي شهد استخدامًا كبيرًا في كند.[١]ا (بوشارد وتايلور ٢٠٠٨) والولايات المتحدة فيما يتعلق بالاختلافات الدينية. التكيف المعقول هو الالتزام القانوني الناشئ عن الحق في عدم التمييز باتخاذ خطوات معقولة لجعل الفعل أو الامتناع عن الفعل متوافقًا مع مطلب معين لممارسة حق ما، ما لم يكن القيام بذلك من شأنه أن يفرض عبئًا غير مبرر. وهو لا ينبع من صياغة تشريعية بل من صياغة فقهية

[١] حمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الإنسان، (بيروت، منظمة اليونيسكو، العدد ٩٥، ٢٠٠٦)، ص ١١ .

للحق في المساواة .[1] يتم تنفيذ التكيف المعقول من خلال إلغاء أو استثناء قاعدة معينة، أو تكييفها، أو إجراء ترتيب خاص من حيث الوقت، أو المكان، أو نشاط معين.

منذ ثمانينيات القرن العشرين، اعترفت المحكمة العليا في كندا بأنه عندما يكون للقانون هدف علماني صالح ولكنه أيضًا له تأثير تقييدي على الحرية الدينية لبعض الأشخاص، فإن هؤلاء الأشخاص يحق لهم الحصول على التكيف، وعادةً ما يكون ذلك في شكل إعفاء من تطبيق القانون، بشرط أن يكون هذا الحل متسقًا مع المصلحة العام ولا يفرض عقوبة مفرطة .لم يتم توسيع التكيف المعقول بشكل مباشر إلى أنظمة قانونية أخرى، على الأقل في مجال التنوع الديني[2]. وهذا لا يخل بحظر التمييز المباشر وغير المباشر على أساس الدين، ليس فقط للأفراد ولكن أيضًا للمجموعات. ويكمل مبدأ عدم التمييز الحماية التي توفرها حرية الدين ويمتد إلى أي إجراءات إيجابية أو سلبية قد تتخذها السلطات العامة لضمانها. ان مبدأ عدم التمييز يكمل الحماية التي توفرها حرية الدين ويمتد إلى أي إجراءات إيجابية وسلبية قد تتخذها السلطات العامة لضمانها.

ومع ذلك، لا يزال عدم التمييز بين مبدا حماية حرية الدين والحق مربكًا في بعض الأحيان ,[3] لكنهما يشملان بعدًا للمساواة، ولكن الحماية الكاملة لذلك تأتي من خلال الحق في المساواة وعدم التمييز. وهذا لا يعني أن جميع الجماعات الدينية تتمتع بنفس الدرجة من الوصول إلى الموارد العامة أو الإجراءات القانونية، ولكن يبقى الجميع متساوون في الحقوق والواجبات امام القانون. وقد اختار بعض المؤلفين التأكيد على أن حرية الدين تحمي مصلحة الالتزام الديني أو عدم الالتزام به كاختيار مستقل للفرد في مواجهة الدولة، في حين أن الحق في

[1] كاثرين مارشال هي باحثة أولى في مركز بيركلي للدين والسلم والقضايا العالمية., الترويج دولياً لحرية الدين والمعتقد: الصورة العامة لإطار عمل مشترك", https://www.openglobalrights.org/promoting-freedom-of-religion-or-belief-key-lessons/?lang=Arabic , تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/١٥

[2] Foblets, Marie-Claire, Katayoun Alidadi, Jorgen S. Nielsen, and Zeynep Yanasmayan, eds. 2014. Belief, Law and Politics. What Future for a Secular Europe? Farnham: Ashgate..p131.

[3] د.رغداء زيدان, بين حرية الدين وحرية التعبير تاريخ النشر: ٢٠ أغسطس, ٢٠٢٣, https://liberties.aljazeera.com تاريخ الزياره ٢٠٢٤/١١/١٦

عدم التمييز يحمي مصلحة الانتماء إلى مجموعة، ومكافحة الاختلافات بين المجموعات من حيث التنمية المادية أو السياسية أو الاجتماعية الثقافية في مواجهة جميع أنواع الجهات الفاعلة .[1] من المهم أن نفهم أن العلاقة بين الحق في عدم التمييز والحرية الدينية موازية للعلاقة بين مكافحة التمييز والحقوق الأساسية الأخرى المنصوص عليها في الدساتير أو معاهدات حقوق الإنسان

الفرع الثاني: الافتقار إلى التمثيل السياسي في العراق(حصة الأقليات والفجوات في المشاركة السياسية) إن إحدى القضايا الأكثر إلحاحاً التي تواجه الأقليات هي الافتقار إلى التمثيل السياسي في النظام السياسي العراقي. فالحكومة لا توفر التمثيل السياسي لمصالح أو اهتمامات الأقليات في الدولة العراقية. فضلاً عن ذلك، فإنها لا تعترف بالأقليات أو تحميها، فيما يتصل بوضعها الأصلي أو العرقي. بل إن الحكومة تعاملها كأقليات دينية في المقام الأول. نتيجة لذلك، أُجبر عدد من المجموعات على تحديد هويتها كجزء من مجموعات أقلية أكبر. على سبيل المثال، أُجبر الأكراد الفيلين والشبك على تحديد هويتهم مع أغلبية كردية أكبر يعتبرون أنفسهم متميزين عنها. وفي حالة الأزديين، أُجبروا على تحديد هويتهم كعرب أثناء النظام السابق، وواجهوا بعد ذلك مستويات شديدة من العنف بسبب تسيس. وهناك مجموعة أخرى أُرغمت على تحديد هويتها خارج جماعتها، وهي الأرمن والآشوريون المسيحيون. ففي عام ٢٠٠٩، واجهوا تهديدات كبيرة لأمنهم بعد فوزهم بعدد من المقاعد في الانتخابات الإقليمية. وفيما يتعلق بالبهائيين، فإن العديد منهم الذين ولدوا في الثلاثين عامًا الماضية ممنوعون من حيازة بطاقة هوية وطنية. ونتيجة لذلك، لا يحق لهم الحصول على وثائق المواطنة أو جواز السفر، ولا يستطيعون مغادرة البلاد، أو التسجيل في المدارس العراقية , والقيود المفروضة على الحق في استخدام لغات الأقليات . في العراق أيضًا خضعت الأقليات لقيود لغوية شديدة تؤثر على حقها في حرية التعبير. على سبيل المثال، يُحظر على التركمان تدريس لغتهم في

[1] Khaitan, Tarunabh, and Jane Calderwood Norton. 2019. The Right to Freedom of Religions and the Right against Religious Discrimination: Theoretical Distinctions. International Journal of Constitutio .P56

المدارس على الرغم من الضمانات الدستورية. وفي بعض الحالات، كان لحرمانهم من الحقوق اللغوية تأثير ضار على بقاء بعض لغات الأقليات. على سبيل المثال، تم إدراج الآشورية (أو الآرامية) رسميًا من قبل اليونسكو باعتبارها لغة "مهددة بالانقراض بالتأكيد". اما بالنسبة التمييز الديني ضد الأقليات في العراق فقد ظهر جنباً إلى جنب مع القيود اللغوية، اذ تواجه الأقليات أيضاً التمييز الديني، والذي يقترب من الاضطهاد. وكثيراً ما وجهت هجمات شرسة نحو الأقليات المسيحية. ففي عام ٢٠١٠، ظهرت تقارير في الموصل عن أشخاص يتم إيقافهم في الشوارع، وطلب بطاقات هويتهم، وإطلاق النار عليهم إذا كان لديهم اسم أول أو أخير يشير إلى أصل آشوري أو مسيحي. لنزوح القسري[1].

ومن القضايا الرئيسية الأخرى التي تواجهها هذه المجتمعات قضية النزوح الداخلي. فقد كانت مصادرة الأراضي أو الاستيلاء عليها في الواقع إحدى السمات الرئيسية لسياسات الاستيعاب التي انتهجها نظام البعث والتي استمرت حتى عام ٢٠٠٨، على الرغم من سقوط النظام. واليوم، وعلى الرغم من استقرار مستويات النزوح، فإن النازحين داخليًا ما زالوا بلا تعويض وغالبًا ما يقعون في نزاعات على الممتلكات مع سكان المنطقة أو الأغلبية العربية. وقد فشلت لجنة المطالبات بالملكية العراقية إلى حد كبير في معالجة هذه الظاهرة الإشكالية، مما يجعل احتمال حل النزاع غير مرجح إلى حد كبير. وبصرف النظر عن المجتمعات مثل التركمان، الذين وقعوا في نزاعات كبرى على الأراضي، كما في حالة سكان قرية بشير في شمال العراق، فإن الأقليات مثل الفلسطينيين أو الغجر يعانون باستمرار من متطلبات التسجيل الشاقة بسبب عدم قدرتهم على الحصول على إقامة طويلة الأجل. الافتقار إلى الوصول إلى العدالة تفيد الأقليات والفئات السكانية الضعيفة الأخرى في العراق بوجود نقص مستمر في الآليات ذات المغزى لحمايتهم من العنف المستهدف من قبل الحكومة؛ والتمييز المنهجي في القانون والممارسة؛ الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ والتحديات التي تواجه

34 Briefing paper D-IQ Meeting, European Parliament 20 June 2013 Unrepresented Nations and Peoples Organizationhttps://www.europarl.europa.eu/meetdocs [1]

الوصول إلى وثائق الهوية واستخدامها .الافتقار إلى الحماية الأمنية الكافية في تقديم وإنفاذ التدابير القانونية لحماية حقوق الأقليات – بما في ذلك الحق في المشاركة الفعالة والهادفة – هو علامة واضحة على التزام كل من الحكومة الفيدرالية والإقليمية بالتعددية والديمقراطية. وبالأخص تحسين المشاركة السياسية والذي يعتبر أمر ضروري للجميع.

الخاتمة: في المجتمعات التعددية، لا توجد معايير موضوعية أو معقولة لتحديد الأديان التي تشكل أقليات دينية. ومن المرجح أن تكون أي معايير تمييزية تعسفية قد تؤدي إلى معاملة تفاضلية دون مبرر معقول أو موضوعي – وبالتالي تمييزي. وفي الوقت نفسه، قد تكون المعاملة التفاضلية للأديان غير الأغلبية في مجتمع تعددي تمييزية، حتى لو كانت تستند إلى أسس دستورية أو تاريخية. ومع ذلك، إذا تم تضمين جميع الجماعات الدينية القائمة في فئة الأقليات الدينية، فإن هذا ينفي فعليًا أي فرق جوهري بين ما يحميه الحق في الحرية الدينية وما يحميه حق الأشخاص المنتمين إلى أقليات في اعتناق دينهم الخاص. بعبارة أخرى، فإن جميع الأشخاص الذين لديهم معتقدات مختلفة عن معتقدات الأغلبية أو المهيمنة في مجتمع ما سيكونون إلى حد ما أعضاء في أقليات دينية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تشمل الحرية الدينية الفردية أو الجماعية الحق في التعبير عن ذلك والقيام بذلك جماعياً، والمطالبة بتدابير إيجابية من الإدارة العامة، وألا يتم التمييز ضد هذه المظاهر أو التدابير في مواجهة مجموعات أخرى. إن الدراسة المطروحة هنا، إذن، هي أنه لا يوجد محتوى إضافي مختلف لحقوق الأقليات الدينية، ولا يمكن تحديد موضوع حقوق الأقليات الدينية الذي لا يغطيه بالفعل تفسير مناسب لحرية الدين وحق عدم التمييز. وهذا لا يعني أن المعاملة العامة لجميع أشكال التعبير الديني في مجتمع ديمقراطي يجب أن تكون متماثلة، بل يعني ببساطة أنه لا يجوز إثبات أي تمييز بينها لا يستند إلى معايير موضوعية ومعقولة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحترم أي تدابير إيجابية يتم اتخاذها لتسهيل أو ضمان ممارسة المواطنين لحرية الدين نفس مبدأ عدم التمييز. باختصار، يقودنا هذا التحليل المعياري بعيدًا عن نموذج الحماية المحددة لـ (بعض) الأقليات إلى التحرك نحو نموذج حماية التنوع (الديني) في إطار حقوق الإنسان للجميع. بالنسبة لهذا

النموذج الجديد، فإن التطبيق المناسب والشامل والتعددي للحرية الدينية ومبدأ عدم التمييز كافٍ لجميع الأفراد والجماعات الدينية التي ينتمون إليها. إن إدارة الاختلافات البشرية تشكل تحديًا لكل من الأديان وحقوق الإنسان إن تنظيم العالم في دول ذات سيادة ومنفصلة قانونيًا يثير الحاجة إلى معالجة التعايش بين الأغلبية أو الهوية المهيمنة لكل من هذه الدول والهويات الأخرى داخلها. ونظرًا لأن الهوية تشكل جزءًا أساسيًا من كرامة الإنسان وأن الدين يلعب دورًا مهمًا في تشكيل الهويات، فإن حماية التنوع الديني يعد أحد أهم التحديات في المجتمعات الديمقراطية اليوم. لقد أدى تطوير الأدوات القانونية والدساتير الدولية الرئيسية إلى نظام لحماية الهويات الدينية يقوم على ثلاثة حقوق أساسية. ومع ذلك، فإن حقوق الأفراد المنتمين إلى أقليات دينية أقل اعترافًا وتوسعًا من حرية الدين أو الحق في عدم التمييز على أساس الدين. في الوقت نفسه، تظل الأقليات الدينية غير محمية بشكل كافٍ. واستخدام البنود المحددة نادر جدًا على المستوى الدولي. وفي حالة عدم وجود بنود محددة، كما في حالة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، قلل الفقه من القدرة على حماية الحرية الدينية من خلال الإفراط في استخدام مفهوم هامش التقدير، حيث تُستخدم وجهات النظر الأخلاقية للأغلبية كنقطة مرجعية وفي نهاية المطاف، يظل الاتجاه نحو تعزيز المكانة المتميزة للتقاليد الدينية (أو في حالات قليلة جدًا، غير الدينية) لكل مجتمع كجزء من هويته الثقافية والوطنية وهو ما يرقى إلى التفضيلات الأخلاقية للأغلبية السائدة على تلك الخاصة بالأقليات وقد ثبت أن وجود حق محدد للأقليات الدينية لا يعني بالضرورة أن هذه الأقليات تتمتع بحماية خاصة. إننا ندرك أن هناك حاجة ملحة إلى ضمان حصولهم على حماية أكبر أو أفضل. كما لاحظنا أنه لا توجد اليوم حجج قوية لإنشاء محتوى منفصل ومختلف لحماية الأقليات، ولا للتمييز بين بعض الأقليات الدينية وغيرها. وبالتالي، ليست هناك حاجة إلى حق منفصل صريح للأقليات الدينية. بل على العكس من ذلك، هناك حاجة الآن إلى توسيع الحماية التي تمنحها الحقوق الأساسية العامة، مثل حرية الدين نفسها. وباختصار، فإن النموذج التقليدي الذي يحمي (بعض) الأقليات الدينية يحتاج إلى استبداله بنموذج جديد يركز على حماية التنوع بحد ذاته ويعترف بالدين كجزء أساسي من

الكرامة الإنسانية المضمنة في الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص. إن وضع حقوق الإنسان الذي تواجهه الأقليات في العراق لا يزال في حالة يرثى لها على كافة المستويات: السياسية والمدنية والثقافية. ولا تزال الأقليات العرقية والدينية في العراق، إلى جانب غيرها من الفئات السكانية الضعيفة، تواجه تهديدات بالعنف والتمييز الديني والإقصاء والحرمان من حقوق الملكية. والعواقب بعيدة المدى على التماسك الاجتماعي في العراق والوحدة الوطنية والقدرة على التغلب على العنف الطائفي. وعلى الرغم من حقيقة أن بعض المجتمعات شهدت تحسناً في وضعها العام، فإن بقاء الجنسيات العراقية من حيث الهوية الدينية واللغوية والثقافية لا يزال في خطر. ومع تحول التركيز الدولي بعيداً عن العراق نحو مناطق الأزمات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المهم التأكيد على أنه على الرغم من الانخفاض العام في العنف والتقدم المهم في العراق، فإن معظم الأقليات والفئات الضعيفة لا تزال أهدافاً للتهديدات والعنف على أساس الهوية الدينية والعرقية. ونتيجة لذلك، يواصل أفراد الأقليات الفرار من البلاد بحثاً عن الأمان والحماية خارج البلاد.

التوصيات

١. إن ضمان استمرار وجود الأقليات الدينية أمر حيوي للحفاظ على التنوع الاجتماعي في العراق ورعاية ثقافة التعددية. وأفضل أمل للعراق في إنقاذ أقلياته هو دمج المكونات غير المسلمة النازحة من المجتمع العراقي بشكل كامل في المجتمعات المضيفة في إقليم كردستان العراق مع الحفاظ على هويتهم الجماعية المميزة من شأنه أن يعزز آفاق بقاء الأقليات الدينية ومستقبل التعددية في إقليم كردستان العراق، والبلاد ككل، والمنطقة الأوسع

٢. قد تم إدراج هذه الحقوق أي حقوق الأقليات الدينية في المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦. وهذا أمر مهم لأن الأقليات الدينية

تعاني من انتهاكات الكرامة الإنسانية والحرية والمساواة –وهي الأركان الثلاثة لنظام حقوق الإنسان. فان حقوق الأقليات الدينية هي حقوق ضرورية ويجب مراعاتها.

٣. ان مجموعة من التدابير ضرورية لمعالجة المفاهيم الخاطئة الأساسية والتحيزات المتجذرة ضد الأقليات العرقية والدينية في العراق. أولاً، تحتاج الحكومة إلى سن التشريعات ذات الصلة للوفاء بالتزامها باحترام التنوع والحفاظ على التعددية من خلال إشراك الأقليات في الحياة العامة وضمان الحق في المشاركة السياسية الفعالة والهادفة. وينبغي أن يقترن هذا بدعم الجهود الشعبية مثل مسارات وتكنولوجيا السلام التي تسعى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح من خلال الحوار بين الأديان، ومعالجة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. يمكن للمؤسسات والقادة الدينيين أيضًا أن يلعبوا دورًا في منع التطرف العنيف وتسليط الضوء على احترام تنوع العراق. ومع ذلك، يجب أن تتجاوز هذه المبادرات النخبة المجتمعية لتشمل عامة الناس، الذين هم أكثر عرضة لتكرار المفاهيم الخاطئة والصور النمطية الضارة

٤. ومن المهم أيضًا إعادة تطوير المناهج الدراسية مع التركيز على احترام التنوع وحقوق الإنسان والتعليم المدني. ويجب أن يعكس المنهج الدراسي بالتنوع الثقافي في العراق وأن يساهم في ترسيخ قيم المواطنة وتشكيل هوية وطنية تسد الفجوة بين الاختلافات المحلية. ويتماشى هذا مع جهود العديد من المجموعات القاعدية ومجموعات المجتمع المدني لإعادة تصور السياسة العراقية بحيث تلعب الهوية، بما في ذلك العرق والطائفة، دورًا أصغر بكثير. وبدلاً من ذلك، يتم إعطاء السياسة القائمة على القضايا أهمية أكبر –كما كان واضحًا في حركات الاحتجاج الاجتماعي الكبيرة التي اجتاحت البلاد منذ عام ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا دعم متزايد للدولة المدنية كوجهة نظر سياسية مفضلة ونوع من الحكومة في العراق استجابة لدور القوى الدينية في المجتمع،

٥. ولكي تتمتع الأقليات العرقية والدينية في العراق بحقوق سياسية متساوية وتشارك في صنع القرار، فإن نقطة البداية المهمة هي معالجة شعورها بالتهميش السياسي. إن الإدماج من خلال المشاركة السياسية الفعالة والهادفة –وليس مجرد الرمزية –يعزز شعورهم بالانتماء، وهو أمر ضروري للحفاظ على التنوع الغني في البلاد واستدامة السلام في الأمد البعيد.

٦. إيلاء المزيد من الاهتمام لدور الممارسات الثقافية والدينية في استعادة السلام ومساعدة المجتمعات على التعافي والتعافي. وإن تطوير وبناء المساحات العامة، مثل المراكز المجتمعية والمرافق الرياضية وما إلى ذلك، كجزء من برامج التماسك الاجتماعي من شأنه أن يساعد في تيسير التفاعل والتبادل الثقافي بين المجموعات العرقية والطائفية المختلفة. وهناك أيضاً دور يمكن لأعضاء المجتمعات المختلفة أن يلعبوه من خلال مبادرات الحوار بين الأديان وغيرها من الجهود الرامية إلى تعميق التفاهم بين المجتمعات. ومن المؤكد أن الحفاظ على وحدة العراق الغنية بالتنوع الثقافي والديني يتطلب من الجميع تقدير التنوع ذاته الذي أدى إلى ظهور العديد من أقدم الحضارات في العالم. إن ضمان المساواة وإدماج الأقليات على المستوى المجتمعي الأوسع يشكل نقطة انطلاق مهمة.

٧. ان العلمانية السياسية تتوافق مع ضعف هوية الدولة بدين معين، بل وحتى مع نمط علماني أقوى من أنماط الهوية العامة. ولكنها أقل توافقاً مع هوية أغلبية قوية بجماعة عرقية دينية معينة، حيث يرتبط هذا بقوة بالهوية الوطنية على أسس عرقية أو عرقية دينية مع استبعاد الأقليات. وهذا بدوره يؤثر بشكل كبير على حرية الدين (الممارسة بشكل أساسي ولكن الضمير إلى حد ما أيضاً) ويؤثر على كيفية تعامل الدولة مع المواطنين أو عدم تعاملها معهم والعكس صحيح. وهذا يتناقض مع الأنماط التي تميزها أشكال الهوية المدنية. ومع ذلك، يمكننا هنا الإشارة إلى اتجاهين. الأول هو

الحياد الاستيعابي الأقوى للدولة العلمانية، والذي يمكن أن يكون له ضغط تقييدي بنفس القدر على الدين العام والتنوع الديني، وإن كان ذلك الضغط يؤكد على المجال العام العاري والهوية العامة العلمانية للمواطنين والتي تؤثر على جميع الأديان، بدلاً من الترويج القومي للأغلبية لدين واحد مع استبعاد الآخرين.

٨. إن الحرية الدينية ظاهرة شائعة، ولكن يمكننا أن نلاحظ اتجاهين للتحرك. فأجزاء من أوروبا تتحرك إلى حد كبير في اتجاه "الارتقاء" أو على الأقل تقليص الفجوة بين الدين (الأديان) التاريخي والأقليات، وإن كان ذلك بشكل غير متساوٍ بين حالات البلدان وداخلها. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتم دفع الدين الذي يمثل الأغلبية إلى الأعلى من قبل الجهات الفاعلة الدينية السياسية الجديدة، وهذا يحدث أيضًا بدرجة أقل في ماليزيا وإندونيسيا؛ وفي الهند، كان هناك نوع مختلف من الأغلبية في صعود.

٩. لابد وأن تعمل الحكومة والمجتمع المدني على رعاية الثقة بين المجتمعات والشعور المشترك بالمواطنة.

المصادر

[١] الدين والهوية من وجهة النظر الإسلامية, ١ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٢, خالد زياده

Foblets, Marie-Claire, Katayoun Alidadi, Jorgen S. Nielsen, and Zeynep Yanasmayan, eds. 2014. Belief, Law and Politics. What Future for a Secular Europe? Farnham: Ashgate..p131.

[1] Ghanea, Nazila. 2012. Are Religious Minorities Really Minorities? Oxford Journal of Law and Religion 1: 57–79.

[1] Hervieu-Léger, Danièle. 1993. The Religion Pour Mémoire. Paris: Éditions du ,p19.

[1] J. Abraham Frowein ،Freedom of Religion in the Practice of the EuropeanCommission and Court of Human Rights ZAORV 249 1986 p 30: 11–40

[1] Lerner, Natan. 2006. Religion, Secular Beliefs and Human Rights. 25 Years after the 1981 Declaration. Leiden and Boston: Martinus Nijhoff Publishers ,p8.

[1] Taylor, Paul M. 2005. Freedom of Religion: UN and European Human Rights Law and Practice. Cambridge: Cambridge University Press.p343.

[١]د. ماين يلدريم هي رئيسة مبادرة حرية المعتقد في لجنة هلسنكي النرويجية, التعاون لإعمال حرية الدين أو المعتقد في القانون الدولي لحقوق الإنسان /userfiles/image/Yildirim_Image_03-19-21.jpg, تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٥

[١]د.رغداء زيدان, بين حرية الدين وحرية التعبير تاريخ النشر: ٢٠ أغسطس, ٢٠٢٣, https://liberties.aljazeera.com تاريخ الزياره ٢٠٢٤/١١/١٦

[١]سعد سلوم، خمتلفون ومتساوون، ألطر الدولية والوطنية حلقوق ألقليات يف العراق، برنامج ألمم املتحدة االنمائي، بغداد، ٢٠١٣، ص12

[١]نجال كنعان، محاية ألقليات يف القانون الدويل العام ـ نظرة تارخيية وقانونية، دار نلسن، بريوت٢٠٠٩، ص

1, ص ٩٠ الهوية الدينية وسوال الاختلاف, مجلة الانسان والمجال, بن دينا سعدية,

34 Briefing paper D-IQ Meeting, European Parliament 20 June 2013 Unrepresented Nations and Peoples Organizationhttps://www.europarl.europa.eu/meetdocs

Amrita Basu, Whither Democracy, Published online: 11 Dec 2018Secularism, and Minority Rights in India?تاريخ المشاهدة ٢٠٢٤/١٠/١

[1]Ballin, Ernst Hirsch. 2015. Religious Citizens: On the Relation between Freedom of Religion and the Separation of Church and State. In Freedom of Religion in the 21st Century: A Human Rights Perspective on the Relation between Politics and Religion. Edited by Hans-Georg Ziebertz and Ernst Hirsch Ballin. Leiden and Boston: Brill, pp. 92–104.

Cole Durham ،Freedom of Religion or Belief: Laws Affecting The Structuring of Religious Communities ،paper prepared for the 1999 Organization for Security and Cooperation in Europe Review Conference ،Vienna ،1999.pp. 107–13.

Harries, Richard. 2007. The Complimentarity between Secular and Religious Perspectives of Human Rights. In Does God Believe in Human Rights? Essays on Religion and Human Rights. Edited by Nazila Ghanea, Alan Stephens and Raphael Walden. Leiden and Boston: Martinus Nijhoff Publishers, pp. 19–27

Khaitan, Tarunabh, and Jane Calderwood Norton. 2019. The Right to Freedom of Religions and the Right against Religious Discrimination: Theoretical Distinctions. International Journal of Constitutio .P56

Kufa Journal of Arts 1(52):ص11.

Mahajan, Gurpreet. 2017. Living with Religious Diversity: The Limits of the Secular Paradigm. In The Problem of Religious Diversity. European Challenges, Asian Approaches. Edited by Anna Triandafyllidou and Tariq Modood. Edinburgh: Edinburgh University Press, pp. 75–92

Mehmet Alaca, Political Representation of Iraq's Minorities: Tool for Dominant Parties?18 March 2022, Political Representation of Iraq's Minorities: Tool for Dominant Parties? | Al Sharq Strategic Research (sharqforum.org)

Ruiz Vieytez, Eduardo. 1999. The History of Legal Protection of Minorities in Europe (XVIIth–XXth Centuries). Derby: University of Derby,p17-19.

Solutions. In Does God Believe in Human Rights? Essays on Religion and Human Rights. Edited by Nazila Ghanea, Alan Stephens and Raphael Walden. Leiden and Boston: Martinus Nijhoff Publishers, pp. 181–205

حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر ـ جدلية االندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ,, ٢٠١

حمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الإنسان، (بيروت، منظمة اليونيسكو، العدد ٩٥، ٢٠٠٦)،

دانيال برومبوغ)اعداد(، التعدد وتحديات االختالف ـ المجتمعات المنقسمة

الدور السياسي للمرجعية الدينية وأثاره على أمن المجتمع, مجلة مركز دراسات الكوفة Sep 12, 20 ,ص٤٣ أبو احمد,

سيلفان ماتون، حقوق الإنسان من سقراط إلى ماركس، ترجمة محمد الهلالي، (الرباط، مطبعة أمبريال، ١٩٩٩)، ص ٦٨-٦٩

- عبد الهادي زادة وسيد محمد ميري إطلالة علي العلاقة بين الهوية والثقافة مع التركيز على الهوية الديني, , June 2022

كاثرين مارشال هي باحثة أولى في مركز بيركلي للدين والسلم والقضايا العالمية., الترويج دولياً لحرية الدين والمعتقد: الصورة العامة لإطار عمل مشترك", https://www.openglobalrights.org/promoting-freedom-of-religion-or-belief-key-lessons/?lang=Arabic , تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٤/١١/١٥

وكيف تستقر؟، ترجمة عمر سعيد أأليوبي، دار الساقي، بيروت , ٣١٩٩٧. ٣